شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
ASUNET

بعض الوثائق الاصلية تالفة

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

بالرسالة صفحات لم ترد بالاصل

جامعـــة القاهـــرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
برنامج الماجستيـــر

"التحول الديمقراطي في موريتانيا من ٢٠٠٥-٢٠٠٩ "

رسالة مقدمة للحصول علي درجة الماجستير في العلوم السياسية

إعداد الطالب/
السيد علي السيد محمد أبو فرحة

إشراف/
أ.د/ إجلال رأفت
الأستاذ المتفرغ بقسم العلوم السياسية
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

القاهرة (٢٠١١)

الإجـــــازة

أجازت لجنة مناقشة هذه الرسالة للحصول علـــي درجـــة الماجـــستير فـــي العلـــوم الـــسياسية

بتقدير/ **جيد جداً** بتاريخ ٧/ ٦/ ٢٠١١ بعد إستيفاء جميع المتطلبات

اللجنـــــة

	الاسم	الدرجة العلمية	التوقيع
١	أ.د إجلال رأفـــت	الأستاذ المتفرغ بقسم العلوم السياسية بالكلية	
٢	أ.د إكرام بدر الدين	أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلـــوم السياسية- جامعة القاهرة	
٣	د صبحي قنصوة	الأستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية - معهد البحوث والدراسات الافريقية- جامعة القاهرة	

م	قائمـــــــــة المحتـــويـــــات		ص
١	خطـــة الدراســة		أ - ل
٢	المقدمـــــة	"التعريف بجمهورية موريتانيا الإسلامية"	١-٦
٣	الفصل الأول	"التأصيل النظري/ مفاهيم ودلالات"	٧- ٣٤
		المبحث الأول: تعريف عملية التحول الـديمقراطي والمفـاهيم ذات الصلة.	٧- ٢٤
		المبحث الثاني: آليات الحراك السياسي والتحول الديمقراطي	٢٥-٣٤
٤	الفصل الثاني	"الخريطة السياسية لموريتانيا قبل انقلاب ٢٠٠٥: أسـباب وخصـائص عملية التحول الديمقراطي"	٣٥-٧٢
		المبحث الأول: الوضعية الدستورية والسياسـية لجمهوريـة موريتانيـا الإسلامية قبل انقلاب ٢٠٠٥	٣٥- ٤٢
		المبحث الثاني: ماهية الفاعل الداخلي في الخريطة السياسية الموريتانية قبـل انقلاب ٢٠٠٥	٤٣- ٧٢
٥	الفصل الثالث	"الخريطة السياسية لموريتانيا بعد انقـلاب ٢٠٠٥: تـداعيات عمليـة التحول الديمقراطي"	٧٤- ٩٩
		المبحث الأول: الوضعية الدستورية والسياسية لجمهورية موريتانيا الإسلامية بعد انقلاب ٢٠٠٥	٧٧- ٨٦
		المبحث الثاني: ماهية الفاعل الداخلي في الخريطة السياسية الموريتانية بعـد انقلاب ٢٠٠٥	٨٦-٩٩
٦	الفصل الرابع	"أثر البنية والتكوينات الاجتماعية علي مسـتقبل عمليـة التحـول الديمقراطي في موريتانيا"	٩٩-١١٩
		المبحث الأول: موقف البنية والتكوينات الاجتماعية من التحول الديمقراطي في موريتانيا بعد انقلاب ٢٠٠٥	١٠٠-١٠٣
		المبحث الثاني: تقييم عملية التحول الديمقراطي في موريتانيا بعد انقلاب ٢٠٠٥	١٠٤-١١٩
٧	الخاتمة	"مآلات التحول الديمقراطي في موريتانيا: سيناريوهات المستقبل"	١٢٠-١٢١
٨	الملاحـــق		١٢٢-١٢٥
٩	قائمـــــة المراجع		١٢٦-١٤١

خطة الدراسة

" عملية التحول الديمقراطي في جمهورية موريتانيا الإسلامية"

تمهيد:

تعد عملية التحول الديمقراطي محور القول والفعل في غالبية النظم السياسية المعاصرة خاصةً في بلدان العالم النامي، تلك العملية التي ينشغل بها كلاً من المجال الرسمي وغير الرسمي في أي نظام سياسي علي حد السواء، ويتعاظم هذا الاهتمام عندما يرتبط هذا الحديث بإحدي الدول العربية والإفريقية والذي يمكن تفسيره – أي هذا الحديث المتزايد عن التحول – في أحد نواحيه في ضوء المطالبات الخارجية والضغوط الدولية سواء من جانب بعض الدول أو من جانب فاعلين دوليين آخرين كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

بيد أن الخبرة العربية والإفريقية في هذا الصدد تقدم تجربة متميزة في اختلافها عن غيرها من تجارب دول العالم النامي، هذا الاختلاف الذي يعبر عن خصوصية كل حالة من حالات التحول الديمقراطي، حيث إن ذلك الاختلاف يمكن رده إلى جملة من العوامل الداخلية والخارجية والخصائص الأصيلة والتي تراكمت علي المدي الطويل لهذه النظم بدرجة مغايرة عن غيرها.

ويزداد هذا اللغط طبقاً للآلية المتبعة في التحول، ومن ثم تعد الحالة الموريتانية حالة متميزة في هذا الصدد لما تحويه من خصائص كُلّ من النظم السياسية العربية والإفريقية وإن تشابهت معها حالات السودان والصومال وجيبوتي واليمن بدرجة أو بأخري، وبالإضافة إلى اتباع أساليب مغايرة في عملية التحول وأهمها علي الإطلاق آلية الإنقلاب العسكري.

بيد أن اهتمام الدراسة ينصب في الأساس علي اعتبار مهم وحاكم في عملية التحول الديمقراطي وهو البني المجتمعية السائدة وتغيرها ومدي استجابتها للتغيير السياسي في المجتمع محل الدراسة وأثرها علي تلك العملية نحو الديمقراطية.

ومما يعظم من أهمية تلك الحالة محل الدراسة ما يتضح من إمكانية سحب بعض خصائصها ونتائجها علي العديد من النظم العربية سواء الإفريقية أو الاسيوية علي حد السواء، حيث قد تنسحب بعض مفردات الحالة الموريتانية علي بعض الدول العربية كموقع المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي العربي وموقفها من عملية التحول الديمقراطي، وكذا إمكانية سحب شكل تفاعل البني المجتمعية القبلية مع عملية التحول الديمقراطي علي دول أخري عربية كاليمن والصومال وحتي المغرب وليبيا، وكذا إمكانية الوقوف علي نموذج لتفاعل النخب غير العسكرية في البلدان العربية مع مطالبات الإصلاح الخارجي ومساراته الداخلية، وكذا الوقوف علي الموقف

والدور الغربي في دفع عملية التحول الديمقراطي في بلد عربي ما، وتقييم طبيعة ودوافع وحدود هذا الدور.

وبالتالي ستهتم هذه الدراسة بخصائص عملية التحول الديمقراطي والتغير السياسي في موريتانيا وإيضاح إلي أي مدي تؤثر البني المجتمعية علي عملية التحول الديمقراطي وتفاعل المواطن معها، وهو ما سيتضح في تلك الدراسة .

أولا : أهمية الدراسة :

انطلاقاً من كون كثير من نتاج العقل الإنساني عابر للزمان والمكان، فإن الديمقراطية أحد تلك الاجتهادات الإنسانية القديمة والمستمرة من أجل إدارة وتنظيم مجتمع ما، وهو ما دفع بكثيرين وانطلاقاً من خلفيات زمنية ومكانية وفكرية متباينة إلي التأصيل النظري للديمقراطية عبر ربطها بهذه الفكرة الإنسانية أو تلك، ليتوالي الحديث في بعض الفترات عن الديمقراطية الليبرالية الغربية وهي النموذج الأكثر رواجاً عالمياً، والديمقراطية الإسلامية وكذا الديمقراطية الإشتراكية وغيرها.

هذا وإذا كان كثيرون قد اتفقوا علي "الديمقراطية"، لفظاً واصطلاحاً، وكذا عملية التحول إليها وآليات ذلك التحول، إلا أن هذا الاتفاق يشوبه من مواطن الاختلاف قدر غير يسير فيما يتصل بظرفية الحالة ونمط تطورها، والتي تشمل مفردات عدة منها طبيعة نمط الثقافة السياسية السائدة لدي المواطنين، وكذا مستوي التقدم الإقتصادي لها، بالإضافة إلي طبيعة التركيبة الإجتماعية، ومستوي تورط الدولة في المجتمع العالمي، وبالتالي مدي الاهتمام الدولي بالتطورات السياسية داخلها، ومفردات الاختلاف تلك تبعاً لظرفية الحالة هي التي تخلق تجارب ديمقراطية مختلفة قد تخرج عن إطار نموذج وحيد، وإن اشتركت في الخصائص العامة للنظرية الديمقراطية.

ومن ثم فإن الظاهرة الديمقراطية وإن أُتفق عليها كنظرية، وهي النظرية التي استمرت طويلاً حتى تتبلور بوجهها الليبرالي المستقر وخلفيتها الغربية الشائعة، إلا أن هذا الاتفاق النظري لم يمنع من تباين تطبيقاتها، والاجتهادات الفردية في تطبيقاتها، وبالتالي فإن الديمقراطية كفكرة من غير المناسب اختزالها في حالة تطبيقية واحدة كمعيار للحكم عليها وتقيمها.

ولما كانت موريتانيا أحد حلقات العقد التي ينتظم بها النظام الإقليمي العربي، وانطلاقاً من كون موريتانيا ذات هوية عربية عميقة، وخلفية إسلامية متجذرة في تاريخها التليد، وبعد إفريقي واضح، فإنه من المفهوم للمتابع للساحة العربية ضرورة الاهتمام بدراسة الحالة الموريتانية لما تتسم به من ضرورات عدة، أولي تلك الضرورات ما تتعرض له الحالة الموريتانية في مطلع القرن الحادي والعشرين من ديناميكية علي المستوي الداخلي تلك الديناميكية والتي وإن اتصفت بخصوصية ما إلا أنه يمكن الدفع بجدوى وإمكانية سحب ديناميكية تلك الحالة ومآلاتها

وسيناريوهات مستقبلها، ومن ثم محاولة تفادي مثالبها علي حالات عربية وإسلامية بدرجة أو بأخرى كحالات اليمن والباكسان والجزائر، حيث أن التحولات السياسية الراهنة علي الساحة الموريتاني، والتي قد مثلت فرصة سانحة بدرجة أو بأخرى لإحداث تغير ما تحفز كثير من الباحثين علي دراستها، وبخاصة في ظل تسارع المتغيرات علي الساحة الموريتانية تلك المتغيرات التي تتيح للعديد من الفاعلين الداخليين الفرصة لإعادة النظر في طبيعة أدوارهم علي حساب أدوار كبري لفاعلين تقليديين كالمؤسسة العسكرية والقبيلة في ظل الاهتمام الدولي المتزايد بموريتانيا خاصة وبأفريقيا عامة، ثاني تلك الضرورات ما تتسم به من جغرافية متميزة عبر كونها تمثل المدخل الغربي للعالم العربي والإسلامي وبوابته الإفريقية المشتركة معها في الكثير من خصوصياتها، ومن ثم فإن تلك التحولات ليست بمنأى عما يشهده العالم العربي والإسلامي من أسبابها أو تداعياتها، وإن اختلف ترتيب عناصرها من حالة إلي أخري.

ثالث تلك الضرورات هي الضرورة التاريخية لموريتانيا لما مثلته موريتانيا وبلاد المغرب من نقطة انطلاق للحضارة العربية الإسلامية لأوروبا عبر بلاد الأندلس، رابع تلك الضرورات هي الضرورة الثقافية لموريتانيا وذلك لتعدد المدخلات المشكلة للثقافة الموريتانية وأهمها الرافد العربي والإسلامي والإفريقي مما يمثل تركيبة ثقافية متميزة تؤتي ثمارها في حال أُحسن التعاطي معها، خامس تلك الضرورات ما تعاني منه المكتبة العربية من نقص فيما يتعلق بدراسة الحالة الموريتانية ومحاولات تحليلها وفهمها، حيث تمثل الحالة الموريتانية حالة خصبة وبكر للدراسة والبحث السياسي، حيث إنه من غير اليسير تواجد دراسات غير موريتانية تُعني بتحولاتها السياسية.

ومن ثم يتعرض الباحث في دراسة الموضوع محل البحث لفترة زمنية تقدر بعقد واحد، وهو العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وذلك لبيان حجم التحولات التي تجلت في تلك الفترة مع اعتبار النقطة الزمنية المؤرخة بانقلاب العام ٢٠٠٥ هي نقطة المقارنة الرئيسية، لما يعتقد فيه البعض من أنه وفر فرصة ما سانحة لإحداث تغير بدرجة أو بأخرى، ومن ثم الوقوف علي مآلات التجربة، بيد أن ذلك لا ينفي انطلاق الدراسة من نقطة زمنية سالفة علي القرن الحادي والعشرين، وذلك كمدخل للفترة محل الدراسة.

وتتضح الأهمية العملية لحالة الدراسة وهي جمهورية موريتانيا الإسلامية في:

أولاً/ أن جملة التغيرات السياسية الأخيرة في تلك الحالة ليست بمنأي عن جملة التغيرات السياسية في العالم العربي وإنما هي أحد تجلياتها بصورة أو بأخري .

ثانياً/ مدي انعكاس خصوصية المجتمع وبنيته سلباً أو ايجاباً علي العملية الديمقراطية، وهو ما أتضح من تجربة موريتانيا في معارضة شرائح عديدة من المجتمع الموريتاني الديمقراطية

المفروضة من قبل الحكم العسكري، مما أدي إلى إنقلاب ولد عبد العزيز العسكري البرلماني الأخير.

وبالتالي تهدف الدراسة في الأساس إلى الوصول في التحليل الأخير إلى مدي إمكانية سحب بعض أو كل خصائص علي واحدة أو أكثر من الدول العربية كما سبق وذكرنا، وذلك عبر بناء نموذج يعتمد علي حالة الدراسة لقياس مدي الاقتراب أو الابتعاد عنه في حالات آخري عربية وإفريقية، وهو ما يعكس بدوره خصوصية النموذج محل الدراسة.

ثانياً: المشكلة البحثية :

تدور المشكلة البحثية الرئيسية لهذه الدراسة حول محاولة الإجابة عن تساؤل رئيس هو "هل هناك علاقة واضحة بين المدى الذي وصل إليه التحول الديمقراطي في جمهورية موريتانيا الإسلامية وبين درجة تطور بنيتها الإجتماعية والثقافية؟"، حيث تنطلق الدراسة في هذا الصدد ابتداء من دراسة عملية التحول الديمقراطي، وخصوصيتها في الحالة الموريتانية، وما شكل ودرجة علاقتها بالتكوينات والبني المجتمعية في حالة الدراسة وهي جمهورية موريتانيا الإسلامية علي وجه الخصوص.

ثالثاً : التساؤلات الفرعية :

يمكن تفصيل التساؤل الرئيسي للدراسة إلى عدد من التساؤلات الفرعية لإمكانية التحليل والدراسة، وهذه التساؤلات الفرعية تنعكس بدورها في فصول ومباحث الدراسة وهذه التساؤلات الفرعية كالتالي :

- ما هو شكل عملية التحول الديمقراطي في موريتانيا، وما هي خصائصها وأسبابها ؟
- ما هي مسارات ومآلات عملية التحول الديمقراطي في موريتانيا ؟

ومن خلال محاولة الإجابة علي تلك التساؤلات الفرعية ينتهي الباحث إلي محاولة الإجابة عن المشكلة البحثية الرئيسية.

رابعاً : الإطار الزمني :

تنصب الدراسة في الأساس علي الفترة الزمنية من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ وذلك لما تزخر به تلك الفترة الزمنية من تغيرات سياسية شديدة التباين وسلوكيات سياسية مغايرة ابتداءً من انقلاب ٢٠٠٥ بقيادة العقيد أعلي ولد محمد فال مروراً بإنقلاب ٢٠٠٨ بقيادة الجنرال ولد عبد العزيز، وصولاً لمآلات تلك التغيرات السياسية المتسارعة علي الواقع الموريتاني بعد انقلاب ٢٠٠٨.